نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي

القسم الثاني[1] : طريقة جديدة في دراسة النحو العربي

(من خلال إعادة النظر في دراسة المعرب والمبني من الأسماء في العربية)

الدكتور جعفر دك الباب

أولاً ـ لماذا نقترح إعادة النظر في دراسة المعرب والمبني من الأسماء في العربية ؟

1-1 ● تمكن علماء العربية الأوائل، بفضل استخدام المنهج الوصفي الوظيفي (الذي يصف البنية اللغوية ويبين وظيفتها الإبلاغية)، من الكشف الصحيح عن الخصائص البنوية ا لمميزة للنظام اللغوي للعربية ووضعوا قواعد النحو والصرف العلمية الدقيقة الملائمة لتلك الخصائص. ولكن علماء العربية حاولوا بعد ذلك تقديم تفسيرات لأسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة عن طريق بحثهم فيما سموه (الأصل والفرع). ولدى تحديد الأصل والفرع اعتمدوا مبدأ (التجرد والزيادة) في البنية الدلالية للكلمة أو في بنيتها الصرفية، ولم يأخذوا بالحسبان عامل الأسبقية في الزمان. ونرى أن تحديد (الأصل والفرع) لايمكن أن يتم البحث فيه خارج محور الزمان، لأن الأصل هو بالضرورة الأسبق في الزمان والفرع هو التالي له في الزمان. ومن أجل الكشف عن أسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة عن طريق تحديد (الأصل والفرع) على محور الزمان، نتبنى منهجا تاريخيا علميا في الدراسة اللغوية استنبطناه من التئام بين نظريتي ابن جني (في الخصائص) وعبد القاهر الجرجاني (في دلائل الإعجاز).

2-1● يربط المنهج التاريخي العلمي دراسة نشأة اللغة الإنسانية بنشأة الإنسان نفسه[2]، ويبين مراحل اكتمال النظام اللغوي وقوانين التطور اللغوي، ويقوم على المبادىء التالية :

1) التلازم بين النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ منذ بداية نشأة الكلام الإنساني.

2) لم ينشأ التفكير الإنساني مكتملاً طفرة واحدة، وانطلق خط السير العام لتطوره في إدراك المشخص المحسوس واكتمل بالانتقال إلى المجرد. كما أن النظام اللغوي لم ينشأ مكتملا طفرة واحدة، بل نشأ واكتمل تدريجيا بشكل مواز لنشأة التفكير الإنساني واكتماله. ويستوجب ذلك إنكار ظاهرة الترادف في اللغة الانسانية.

3) يؤلف النظام اللغوي كلاً واحداً توجد المستويات المتدرجة للبنية اللغوية فيه في علاقة تأثير متبادل فيما بينها. ويحتل مستوى البنية الصوتية مرتبة الأساس الموجِّه لبقية المستويات.

ونرى أن المقابلة بين المنهج التزامني (السينكروني) والمنهج التعاقبي أو التاريخي (الدياكروني) في دراسة اللغة وهمية جداً ولا يمكن

أن تكون مقبولة إلا في مراحل الدراسة التمهيدية، لأن المقطع السكوني وهم وليس شكلا من أشكال الوجود. لذا يجب برأينا ربط دراسة النظام اللغوي في وضعه الراهن (المتزامن) بدراسة تطوره التاريخي، وذلك بالاهتمام بما هو عام ومطرد من دون أن نهمل الاستثناءات (الشواذ)، لأنها تعتبر شواهد على مراحل سابقة أو بدايات لتطور جديد.

3-1 ● يقضي المنهج التاريخي العلمي بتمييز الأصل في المعجم اللغوي الإنساني عن الأصل في الاشتقاق في النظام اللغوي الإنساني. ونرى أن الأصل في المعجم اللغوي الإنساني رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها مفردات اللغة من ناحية، وللمدلولات التي ترتبط بها من ناحية أخرى. أما الأصل في الاشتقاق في النظام اللغوي الإنساني فهو الصيغة اللغوية الإنسانية الأولى (صيغة الأمر العامة للشخص الثاني) التي ولّد تطورها النظام اللغوي الإنساني في جميع مستوياته. لذا قمنا بدراسة الأصل في المعجم العربي على حدة ودراسة الأصل في الاشتقاق في العربية على حدة.

4-1 ● لدى دراستنا للأصل في المعجم العربي قدمنا نظرة صوتية جديدة في دراسة المعجم العربي تقوم على القانون التالي : الأصل الحقيقي في المعجم العربي هو ذلك الرصيد الذي يشتمل على الحد الأدنى من الصوامت المشتركة بين جميع الكلمات التي تدخل في العنقود الاشتقاقي الواحد وبالترتيب نفسه. وبتطبيق قانون النظرة الصوتية إلى المعجم العربي كشفنا أنه توجد أصول حقيقية في المعجم العربي غير الأصل المجرد الثلاثي المؤلف من ثلاثة صوامت (ك.ت.ب) وغير الأصل المجرد الرباعي المؤلف من أربعة صوامت (ب.ع.ث.ر). وهذه الأصول المعجمية الحقيقية الأخرى هي التالية :

1) أصل ثنائي مضعف نجده مجردا في صيغة الأمر (مُدّ).
2) أصل ثنائي غير مضعف نجده مجردا في صيغ الأمر (رِم، طِو، قُمْ، خُذْ، عِدْ).
3) أصل أحادي نجده مجردا في صيغة الأمر (فِ).

وبالرغم من طرح نظرتنا الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي التي كشفت وجود أصول أحادية وثنائية إلى جانب الثلاثية والرباعية، فإننا نرفض الدعوات إلى التخلي عن مبدأ الأصل المجرد من حروف الزيادة في المعجم العربي، وندعو إلى التمسك به. ونرى أن القواعد الصرفية الخاصة بالفعل الثلاثي غير السالم تشير إلى البعد الزمني (التاريخي) في نظام المعجم العربي، حين ننظر إليها من خلال قانون نظرتنا الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي.

5-1 ● ولتحديد الأصل في الاشتقاق في العربية اعتمدنا المنهج التاريخي العلمي في الدراسة اللغوية. يبين المنهج التاريخي العلمي أن الأصل في الاشتقاق لا يمكن أن يكون المصدر (كما يقول البصريون) لأن المصدر يعبر عن الحدث مجرداً من الزمان وهو بذلك في أعلى درجات التجريد، والأصل الأول كان بالضرورة مرتبطاً بالتفكير القائم على إدراك المشخص. كما يبين المنهج التاريخي العلمي أن الأصل في الاشتقاق لا يمكن أن يكون الفعل الماضي المسند للشخص الغائب (كما يقول الكوفيون) لأن صيغة هذا الفعل تفيد إخباراً عن فعل قام به غائب ولا يمكن أن يكون الأصل الأول مما يفيد الإخبار عموماً لأن الإخبار لا يمكن أن يكون الوظيفة الإبلاغية الأولى التي تؤديها اللغة. كما لا يمكن أن يكون الأصل صيغة خاصة بالغائب لأن إدراك الشخص الثالث غير المشار إليه لا يكون إلا حين بلوغ التفكير مرحلة إدراك غير

المشخص. ويؤكد المنهج التاريخي العلمي ما قررناه من أن الأصل في الاشتقاق هو الصيغة العامة للطلب (الأمر) للمواجه (الشخص الثاني)، لأن الطلب هو الوظيفة الإبلاغية الأولى التي تؤديها اللغة حيث أنه يعبر عن الرغبة في التعاون المشترك بين الناس، كما أن صيغة الطلب تعبر عن التفكير القائم على إدراك مشخص بين متكلم ومخاطب. وهذان شرطان متحققان من أربعة شروط ـ يجب أن تتوافر بالضرورة حسب المنهج التاريخي العلمي ـ في الصيغة اللغوية الإنسانية الأولى. والشرط الثالث ـ أن تكون لفظة مؤلفة من مقطعين صوتيين، لارتباطها ببداية ظهور اللغة الإنسانية التي تقوم على تقطيع السلسلة الصوتية إلى مقاطع متميزة. وهذا الشرط متحقق في صيغة الطلب العامة للشخص الثاني. والشرط الرابع ـ أن تكون كلمة تفيد جملة ضمن سياق استخدامها. وهذا الشرط متحقق في صيغة الطلب العامة للشخص الثاني.

وعليه فإن الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني هي الأصل في بداية التخاطب الإنساني اللساني، وتستوجب جوابا يقدمه المطلوب منه. ويكون الجواب في صيغة الإخبار ضمن إدراك مشخص بين متكلم ومخاطب في الزمن غير الماضي أي في زمن التخاطب أو يليه بعد فترة وجيزة بحيث يبقى ضمن الإدراك المشخص. ويعني ذلك أن الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني هي الصيغة اللغوية الأولى أي الأسبق على محور الزمان. وتتميز هذه الصيغة بأنها كانت لفظة تفيد طلب قيام الشخص الثاني (المواجه المطلوب منه) بالفعل من دون أن تشتمل على علامة تشير إلى جنس المطلوب منه أو عدده. فكانت بذلك كلمة تفيد معنى الفعل ويستكن فيها معنى المسند إليه المطلوب منه القيام بالفعل وهو الشخص الثاني (المخاطب) بشكل عام من دون تحديد جنسه وعدده، أي كانت كلمة ـ جملة. وقد ولد تطور هذه الكلمة ـ الجملة (الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني) النظام اللغوي للعربية في جميع مستوياته الصوتية والإفرادية والتركيبية لأنها الأصل في الاشتقاق في النظام اللغوي للعربية.

6-1 ● وهكذا يظهر أن الكلمة والجملة نشأتا معا، ثم تميزتا بعضهما عن بعض بنتيجة التطور الصوتي للصيغة اللغوية الإنسانية الأولى الذي تمحور حول تنويع التقطيع الصوتي لمكونات تلك الصيغة (الكلمة ـ الجملة)، وأدى إلى بلورة نظام الصوائت والصوامت. واستنادا إلى المنهج التاريخي العلمي نرى أن الخط العام لتطور الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني ـ الأصل في الاشتقاق هو التالي :

أ) الانتقال التدريجي من الكلمة ـ الجملة إلى الجملة المؤلفة من كلمات منفصلة بعضها عن بعض. وارتبط بذلك الانتقال من الكلمة ذات الصيغة الواحدة الثابتة التي لا تتغير (غير المتصرفة) إلى الكلمة ذات الصيغ المتعددة المتغيرة (المتصرفة).

ب) الانتقال التدريجي من التفكير القائم على إدراك مشخص جدا إلى التفكير القائم على إدراك مجرد تماما حتى أضحت اللغة نظاما كاملا للتعبير عن التفكير الإنساني.

ج) التوسع التدريجي في أداء وظيفة الإبلاغ حتى صارت اللغة نظاما كاملا للإبلاغ. ونرى أن الوظائف الإبلاغية التي هي أغراض التخاطب الإنساني قد تولدت وفق التسلسل التالي :

1) غرض طلب القيام بالفعل الذي حملته صيغة الأمر العامة للشخص الثاني.
2) وجوابا لذلك الأمر، تولد غرض آخر يستهدف الإشعار بفهم الطلب والإخبار عن القيام بالفعل.

3) غرض طلب الامتناع عن القيام بفعل.
4) وجوابا لهذا النهي، تولد غرض الإخبار عن الامتناع عن القيام بالفعل.
5) غرض الاستفسار عن ما يجب فعله أو الامتناع عن فعله، أي الاستفهام الذي يستهدف معرفة الأمر والنهي.
6) غرض الاستخبار عن شيء ما، أي الاستفهام الذي يستهدف معرفة خبر جديد.
7) غرض التعجب، أي بيان موقف المتكلم من الخبر الذي ينقله.

1-2 ● لدى دراستنا لتطور الأصل في الاشتقاق في العربية ـ الذي ولد النظام اللغوي للعربية في جميع مستوياته الصوتية والإفرادية والتركيبية ـ اقترحنا طريقة صوتية جديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها، وأطلقنا عليها تسمية (نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي)[3]. تستند (النظرية الجديدة) إلى المنهج التاريخي العلمي في تحديد (الأصل والفرع) على محور الزمان، وذلك من أجل الكشف عن أسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة، وتركز على دراسة القواعد الخاصة بالاستثناءات في صرف العربية ونحوها، وذلك لكشف مسار التطور التاريخي لنشأة النظام الصرفي للعربية واكتماله ونشأة النظام النحوي للعربية واكتماله.

وبعد الكشف عن الأسباب التاريخية لتمتع العربية بخصائصها المميزة، تقترح (النظرية الجديدة) وصف قواعد صرف العربية ونحوها ـ في مرحلة ما بعد اكتمال النظام الصرفي والنحوي للعربية ـ باعتماد المنهج الوصفي الوظيفي ـ الذي هو منهج تزامني (سينكروني) في الدراسة اللغوية ـ عن طريق تحديد أنماط بنوية وظيفية للكلم والجمل في العربية.

2-2 ● في القسم الأول من التعريف بالنظرية الخاص بتصريف الأفعال[4]، ذكرنا أن نظريتنا الجديدة في دراسة بنية اللسان العربي تستهدف تقديم قواعد اشتقاقية (توليدية تحويلية) للعربية، انطلاقا من أن صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني هي الأصل في الاشتقاق في النظام اللغوي للعربية في جميع مستوياته. عرضنا في القسم الأول المنطلقات العامة للقواعد الاشتقاقية الجديدة لتصريف الأفعال في العربية التي تنطلق من تمييز خمسة أنماط لصيغة فعل الأمر العامة المجردة للشخص الثاني ـ الأصل في الاشتقاق في العربية وذلك حسب عدد الأصوات الصامتة التي تتألف منها وهي : ثلاثي الصوامت، رباعي الصوامت، ثنائي الصوامت المضعف، ثنائي الصوامت غير المضعف، أحادي الصوامت. وهذه الأنماط الخمسة ثلاثة عشر وزناً.

وفي كتابنا «طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية»[5]، عرضنا المبادىء العامة لطريقتنا الصوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها. وقدمنا جداول تصريف الأفعال في العربية من جميع الأنماط والأوزان ونماذج التصريف التي تتحقق فيها الأوزان المختلفة. وعرضناها كلها في جداول.

3-2 ● في القسم الأول الخاص بتصريف الأفعال، قدمنا جدولاً بيّنا فيه مراحل مسار تطور صيغة فعل الأمر العامة المجردة للشخص الثاني (من نمط ثلاثي الصوامت السالمة : أكتب، اجلس، افتح) الذي ولد نظام تصريف الأفعال في العربية. ثم أشرنا إلى أنه بعد اكتمال نظام تصريف الأفعال في العربية، وبعد اكتمال النظام اللغوي للعربية الذي عكس اكتمال نظام التفكير الإنساني ببلوغه المفاهيم المجردة، تحررت (أي تجردت) صيغة الفعل العربي من ارتباطها بضمير

فاعل معين (مسند إليه). وتجلى ذلك بظهور صيغ الإخبار في الزمن الماضي ثم في الزمن غير الماضي للشخص الثالث غير المشار إليه. وبيّنا أنه توجد في العربية أربع صيغ فعلية فارغة[6] لا تشتمل على ضمير : اثنتان خاصتان بالزمن الماضي (كتب 0، كتبتْ 0) واثنتان خاصتان بالزمن غير الماضي ـ الحاضر والمستقبل (يكتب 0، تكتب 0). وخلصنا إلى القول بأن جميع صيغ الفعل العربي المصرفة في الماضي والمضارع والأمر هي من نمط الكلمة ـ الجملة لأنها تشتمل على الفعل والفاعل. ويكون المسند إليه (الفاعل) ضميرا متصلا بآخر صيغة الفعل أو ضميرا مستكنا (مستترا) في آخر الصيغة. ويستثنى من ذلك الصيغ الأربع الخاصة بالشخص الثالث (المذكر والمؤنث) في الماضي والمضارع حين تستخدم في بداية سياق كلامي وتفيد بالتالي الإسناد إلى الشخص الثالث غير المشار إليه، وذلك لأن هذه الصيغ تكون حينئذ فارغة لا تشتمل على ضمير المسند إليه ولا تكون بالتالي في نمط الكلمة ـ الجملة، فتستوجب أن يذكر بعدها اسم ظاهر مرفوع يحدد المسند إليه.

4-2 ● ونقرر في ضوء ذلك أن تطور صيغة الأمر ـ الأصل في الاشتقاق في العربية الذي ولد نظام تصريف الأفعال في العربية قد ارتبط بشكل وثيق بالضمائر المستترة (في آخر صيغة الفعل العربي)، ثم بالضمائر البارزة (المتصلة بآخر صيغة الفعل العربي) الخاصة بالفاعل (المسند إليه) في النظام اللغوي للعربية. كما أن الصيغ الفعلية الأربع الفارغة (الخاصة بالشخص الثالث غير المشار إليه، أي حين تكون مستخدمة في بداية سياق كلامي) ظهرت في آخر مسار التطور حين تحررت صيغة الفعل العربي من أن يتصل بآخرها ضمير الفاعل (المسند إليه) البارز أو المستتر، فاستوجبت حينئذ بالضرورة ظهور الاسم الظاهر المرفوع الذي يجب أن يذكر بعدها لتحديد الفاعل (المسند إليه). ويفرض ذلك علينا إعادة النظر في دراسة المعرب والمبني من الأسماء في العربية، لأن النتيجة التي وصلنا إليها تؤكد أن الضمائر أصل وأن الأسماء الظاهرة المرفوعة ـ المعربة ـ فرع)، وهي عكس الرأي السائد في النحو العربي ـ في مسألة (الأصل والفرع) بالنسبة للأسماء من حيث البناء والإعراب ـ الذي يقول إن (الأصل في الأسماء هو الإعراب وإن البناء فرع عليه). ويترتب على ذلك أن الضمائر ـ وهي أسماء مبنية ـ فرع، وأن الأسماء الظاهرة المرفوعة (المعربة) أصل.

ثانياً : نظرة جديدة في دراسة المعرب والمبني من الأسماء في العربية.

1-3 ● لم يعتمد علماء العربية منهجا تاريخيا يحدد الأسبقية على محور الزمان، حين قرروا أن الإعراب في الأسماء أصل والبناء فيها استحسان وفرع، بل اعتمدوا منهجا وصفيا وظيفيا يرى أن (وظيفة الإعراب هي التفريق بين المعاني). ولأن «الأسماء معرضة للمعاني المختلفة التي تقتضي دلائل تفرق بين بعضها وبعض» استنتجوا منطقيا أن «الإعراب في الأسماء أصل والبناء فيها استحسان وفرع»[7].

ونرى أن المنهج الوصفي الوظيفي ـ الذي يعتمد الاستنتاج المنطقي في تحديد (الأصل والفرع) خارج محور الزمان ـ لا يصلح وعاجز عن تحديد الأصل والفرع على محور الزمان، لأن الأمر يتعلق بمرحلة ما قبل اكتمال التفكير المجرد (المنطقي) التي هي في الوقت نفسه مرحلة ما قبل اكتمال النظام اللغوي بمستوياته المتدرجة (المستوى الصوتي والصرفي والنحوي). والمنهج الوصفي الوظيفي قادر على

وصف البنية اللغوية وبيان وظيفتها الإبلاغية اعتبارا من اكتمال النظام اللغوي المرتبط بالتفكير المجرد وعمل قوانين المنطق.

2-3 ● الإعراب في اصطلاح علماء العربية أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمات المعربة. أما البناء في اصطلاحهم فهو ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة على اختلاف العوامل المؤثرة فيها وموقعها من الإعراب. ويظهر من ذلك أن للإعراب والبناء صلة بالعوامل. فالمعرب هو الذي يتأثر بالعوامل فتتغير حركة آخره نحو (زيد) من قولنا : (جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ). والمبني هو الذي يتأثر موضعه بالعوامل ولكن آخره لا يتغير بل يكون إعرابه محليا. ويعني ذلك أن العامل النحوي هو الذي يعمل في غيره فيؤثر في حركة آخره إن كان معربا وفي محله إن كان مبنياً.

«واعلم أن الأسماء على ضربين : معرب ومبني، ثم المعرب على ضربين : منصرف وغير منصرف. فالمنصرف مادخله الجر مع التنوين نحو (زيد)، وغير المنصرف ما لم يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا نحو (مررت بأحمدَ) ... والمبني من الأسماء نحو (مَن وكم وكيف) وما أشبه ذلك مما فيه معنى الحرف أو شبهه...»[8].

وفي ضوء ذلك نفهم لماذا عمد علماء العربية ـ بعد تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ـ إلى تقسيم الأسماء إلى ثلاثة أنواع :

1) الاسم المتمكن الأمكن : وهو الاسم الأصل في باب الاسمية المتمكن منه. لم يعرض له ما يضعف هذا التمكن، ولذا يعرب بالحركات ويقبل تنوين التمكين. ومثاله أكثر أسماء العربية المعربة (وهي الأسماء المعربة المنصرفة).

2) الاسم المتمكن غير الأمكن : وهو ما يعرب بالحركات غير أنه لا ينون ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة. واصطلحوا على تسميته الممنوع من الصرف أو الممنوع من التنوين.

3) الاسم غير المتمكن : وهو ما أشبه الحرف بوجه ما ففقد تمكنه من باب الاسمية فبني كالحروف.

والمعرب من الكلمات في العربية نوعان :

1) الاسم المتمكن بنوعيه (الأمكن وغير الأمكن).

2) الفعل المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة أو تباشره إحدى نوني التوكيد.

والمبني من الكلمات في العربية ثلاثة أنواع :

1) الحرف.

2) الفعل الماضي والأمر والمضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو باشرته إحدى نوني التوكيد.

3) الاسم الذي يخرج عن تمكنه من باب الاسمية فيبنى.

3-3 ● درس علماء العربية علامات الاسم وقسموها إلى لفظية ومعنوية. وذكروا أن «من علامات الاسم اللفظية التي تلحقه من أوله الألف واللام اللتين للتعريف، كقولك : رجلٌ والرجلُ وغلامٌ والغلامُ ... وأما ما يلحقه آخراً التنوين في قولك : رجلٌ وفرسٌ. والتنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن علامة لخفته»[9]. هذا ويتميز برأينا الاسم المتمكن في العربية من الناحية البنوية بأنه يكون : إما محلى بأل، أو منونا، أو غير محلى بأل وغير منون[10].

وقسم علماء العربية الاسم إلى معرفة ونكرة وبحثوا ذلك في (باب المعرفة والنكرة). وقرروا أن «المعرفة خمسة : المضمر نحو (أنت) والتاء في

(ضربت) والكاف في غلامك. والثاني العلم نحو زيد وعمرو... والثالث ما فيه الألف واللام نحو الرجل والفرس... والرابع المبهم وهو نوعان : أحدهما أسماء الإشارة نحو هذا وهؤلاء وذا، وكذا كل اسم إشارة، النوع الثاني الموصولات... والخامس من المعرفة المضاف إلى كل واحد من هذه الأربعة نحو غلام زيد وغلامك فكل مضاف إلى معرفة معرفة. وماعدا هذه الخمسة نكرة»[11].

«المعرفة هي كل اسم خص الواحد من جنسه. والنكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد البدل، أي يصلح لذا ثم يصلح لذا إن أطلق عليه. والنكرة هي الأصل في الأسماء عند أهل العربية وغيرهم، والمعرفة ثانية لها وفرع عليها ... وهذه النكرات هي الأجناس عند النحويين، وهي الأوّل عندهم. ولا فرق بين أن تكون أجساماً أو معاني، جواهر أو أعراضا، جثثا في عبارة القوم أو غير جثث. الكثرة تشملها والجنسية تنطلق عليها... الجامد والمشتق والمفرد والمركب في هذا الاعتبار سواء، فاعرفه»[12].

4-3 ● وبعد هذا التمهيد السريع عن المبني والمعرب وعن المعرفة والنكرة، ننتقل إلى بحث العلاقة بين الضمائر والأسماء الظاهرة، لبيان أيهما أصل (أي أسبق في الظهور على محور الزمان) وأيهما فرع (أي تالٍ للأصل في الظهور على محور الزمان).

إذا كانت النكرة هي الأصل في الأسماء الظاهرة والمعرفة فرع كما قرر علماء العربية، وإذا كان المضمر ـ وهو اسم مبهم ـ بمعرفة كما قرر علماء العربية، فذلك يعني أن الضمير فرع والاسم الظاهر الذي يرجع الضمير إليه أصل. ونطرح بهذا الصدد السؤال التالي : هل السبب في وجود الضمائر في اللغة يرجع إلى أن الضمائر تنوب دوما عن الأسماء الظاهرة للاختصار وكراهة للتكرير، كما قرر علماء العربية بنتيجة استخدام المنهج الوصفي الوظيفي ؟ يقول ابن الخشاب بهذا الصدد مايلي : «وأما المعرفة فتنقسم أقساما خمسة : منها المضمر نحو (أنا وأنت وهو والكاف في رأيتك وبك)، فهذه الكلم وما جرى مجراها ـ قلّت حروفها أو كثرت ـ أسماء مضمرة. وسميت مضمرة هي وما جرى مجراها لأنها في الأمر العام إنما تأتي بعد مذكور ظاهر كقولك (زيد مررت به) أو ما يقوم مقام لفظ الاسم الظاهر الذي يعود الضمير إليه كالمتكلم إذا قال (أنا فعلت) فناب المتكلم ها هنا مناب اسمه وكذا المخاطب على اختلاف ضروبه. ثم يختصر اللفظ الظاهر فلا يعاد المذكور بصورته كراهة للتكرير وخشية اللبس في بعض الأحوال أو في جميعها أو اختصارا أيضا، فإن الاختصار مع العلم مطلوب عندهم. فمجموع ما ذكرنا أو بعضه علة في وجود الأسماء المضمرة في اللغة...»[13].

ويؤكد أن الإضمار أخصر وأبلغ، ويضيف : «فلما استطالوا الإعادة والتكرار أتوا بهذه الضمائر بحسب المضمرات عددا وتذكيرا وتأنيثا وإعرابا، وأمنوا معها اللبس مع اختصارها»[14].

يظهر من النص السابق أن ابن الخشاب بحث نقطتين : الأولى ـ سبب تسمية الأسماء المضمرة، والثانية ـ علة وجود الأسماء المضمرة في اللغة.

1) لدى البحث في سبب تسمية الأسماء المضمرة، كان ابن الخشاب دقيقا لأنه استخدم المنهج الوصفي الوظيفي. فأشار إلى أن (الأسماء المضمرة ـ الضمائر ـ سميت مضمرة لأنها في الأمر العام إنما تأتي بعد مذكور ظاهر أو ما يقوم مقام لفظ الاسم الظاهر). ونرى أن عبارة (في الأمر العام) جاءت لتؤكد وجود

حالات خاصة لا يؤتى فيها بالضمير بعد اسم هو لفظ ظاهر مذكور قبله، أي حالات لا تنوب فيها الضمائر عن أسماء هي ألفاظ ظاهرة.

2) ولدى بحث علة وجود الأسماء المضمرة في اللغة، استنتج ابن الخشاب علة منطقية لوجود الضمائر في اللغة خارج محور الزمان تتمثل في كراهة التكرير وخشية اللبس أو الاختصار.

5-3 ● وهكذا بدأنا الإجابة عن السؤال الذي طرحناه أعلاه عن سبب وجود الضمائر في اللغة، لدى تحليلنا لنص ابن الخشاب عن الأسماء المضمرة. وظهر لنا أنه توجد حالات لا تنوب فيها الضمائر عن الألفاظ الظاهرة. فما هي تلك الحالات ؟

ذكر ابن الخشاب أن «الإضمار في اللغة الإخفاء. ولأن كثيرا من الضمائر من الأسماء لا لفظ له ظاهراً كضمير الغائب والغائبة في قولك (زيد قام، وهند قامت، وعمرو يقوم) وضمير المواجَه في قولك (أنت تقوم، وقم يا زيد) وفي المتكلم إذا قال (أنا أقوم) فالاسم في هذه الأمثلة وما جرى مجراها مُكَنٌّ في هذه الأفعال مُلْزَم ذاك، ألزمته اللغة الاستتار، ولم تجعل له لفظا إذا كان مفردا، ثقة بعلمه إذ كان الفعل لا بد له من فاعل. فهذا الحكم الموجود في هذه الضمائر المستترة هو حقيقة الإضمار والإخفاء. ثم حُمل ما ظهر له لفظ من هذا الضرب، متصلا كان أو منفصلا، على هذا القسم في التلقيب فقيل في كله (مضمر) وذلك كالتاء في (قمت) وهذا متصل، وكقولك (أنت) وهذا منفصل. وهذا يشهد بأن المضمرات المتصلات أصول للمنفصلات منها. ولهذا إذا قَدَرتَ على الضمير المتصل لم تأت بالمنفصل إلا في ضرورة شعر»[15].

يظهر من هذا النص أن ابن الخشاب وصل إلى النتائج التالية :

1) تتجلى حقيقة الإضمار والإخفاء في الضمائر المستترة.

2) حُملت الضمائر البارزة المتصلة والمنفصلة في التلقيب بالمضمر على الضمائر المستترة، أي أن الضمائر المستترة هي الأصل والضمائر البارزة بنوعيها فرع.

3) الضمائر المتصلة أصل للضمائر المنفصلة.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه النتائج في تحديد الأصل والفرع بالنسبة للمضمر تبقى خارج محور الزمان عند علماء العربية، لأنهم استخدموا المنهج الوصفي الوظيفي وهو عاجز عن وضعهما على محور الزمان. وباستخدامنا للمنهج التاريخي العلمي، نستطيع أن نضع النتائج التي وصل إليها ابن الخشاب عن الأصل والفرع بالنسبة للمضمر على محور الزمان، ونتمكن من إظهار العمق الزمني (التاريخي) الذي يبين نشأة الضمائر في العربية وعلاقتها بالأسماء الظاهرة. وبذا تتضح لنا بداية نشأة الضمائر في العربية، ويتبلور مسار تطورها التاريخي، وتنكشف علاقتها بالأسماء الظاهرة.

6-3 ● انطلاقا من فهم الخصائص البنوية للنظام اللغوي للعربية وذلك بالتركيز على دراسة القواعد الخاصة بالإستثناءات بالنسبة للأسماء في النحو العربي، حددنا الأصل والفرع على محور الزمان بالنسبة للأسماء الظاهرة والضمائر، ثم حددنا الأصل والفرع على محور الزمان بالنسبة للأنواع المختلفة للضمائر.

يؤكد منهجنا التاريخي العلمي أن الأصل الأسبق على محور الزمان بالنسبة لجميع الكلمات (الحروف والأفعال والأسماء) هو عدم تغير أواخر الكلمات أي البناء. ويعني هذا أن المبني من الأسماء

ـ ومنها الأسماء المضمرة ـ هو الأصل الأسبق في الظهور على محور الزمان، ويليه في الظهور المعرب من الأسماء الظاهرة. وفي ضوء ذلك نضع النتائج التي وصل إليها ابن الخشاب عن الأصل والفرع بالنسبة للمضمر على محور الزمان، فتتضح لنا بداية نشأة الضمائر في النظام اللغوي للعربية، ويتبلور مسار تطورها التاريخي، وتنكشف علاقتها بالأسماء الظاهرة. وهكذا تتكون لدينا «صورة تاريخية»، نلخصها بشكل وجيز وفق التعاقب الزمني في العرض التالي :

1) كانت الضمائر المستترة (الخاصة بالفاعل) الأسبق على محور الزمان.
2) ثم تلتها الضمائر البارزة المتصلة (الخاصة بالفاعل).
3) وأعقبتها في الظهور الضمائر المنفصلة.
4) أما الأسماء الظاهرة المعربة (المرفوعة)، فكان ترتيب ظهورها على محور الزمان في الأخير.

إن هذه «الصورة التاريخية» ـ التي حصلنا عليها لدى وضع النتائج التي قررها ابن الخشاب عن الأصل والفرع بالنسبة للمضمر على محور الزمان ـ تتطابق مع النتائج التي وصلنا إليها ولخصناها في الفقرة (2 ـ 4) وتؤكد صحة نتائجنا.

7-3 ● أشرنا في بداية البحث إلى أن علماء العربية تمكنوا بفضل استخدام المنهج الوصفي الوظيفي من الكشف الصحيح عن الخصائص البنوية المميزة للنظام اللغوي للعربية ووضعوا قواعد النحو والصرف العلمية الدقيقة الملائمة لتلك الخصائص. ثم حاولوا بعد ذلك تقديم تفسيرات لأسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة عن طريق بحثهم المنطقي في (الأصل والفرع) خارج محور الزمان. لذا قرروا أن الأصل في الأسماء هو الإعراب والبناء فرع عليه، أي أن الأسماء الظاهرة المعربة هي الأصل والضمائر فرع. وبذا رسم علماء العربية «صورة منطقية» لنظام الأسماء في العربية تتحدد وفقه العلاقة بين الأسماء الظاهرة (المعربة) والضمائر (المبنية). ونوجز تلك «الصورة المنطقية» في النقاط التالية :

1) الاسم المتمكن الأمكن (المعرب المنصرف) هو الأصل في باب الاسمية.
2) الاسم المتمكن غير الأمكن (المعرب غير المنصرف) هو فرع ويأتي في المرتبة الثانية في باب الاسمية.
3) الاسم غير المتمكن (المبني ومنه الضمائر) هو فرع تالٍ ويأتي في المرتبة الثالثة لأنه فقد تمكنه من باب الاسمية.

وهكذا يظهر أن الاسم المعرب المنصرف يحتل الدرجة الأولى في سلم الصورة المنطقية، ويحتل الاسم المعرب غير المنصرف الدرجة الثانية في السلم المنطقي، ويحتل الاسم المبني (ومنه الضمائر) الدرجة الثالثة في السلم المنطقي.

ولدى موازنة هذه «الصورة المنطقية» ـ التي رسمها علماء العربية للأصل والفرع بالنسبة لنظام الأسماء في العربية ـ بـ «صورتنا التاريخية» التي رسمناها على محور الزمان، يتضح أن «صورتنا التاريخية» قلبت رأسا على عقب اتجاه درجات السلم في «الصورة المنطقية». فأصبح نظام الأسماء في العربية عندنا هو التالي :

1) الاسم المبني (ومنه الضمائر) هو الأصل ويحتل الدرجة الأولى في السلم التاريخي.
2) الاسم المعرب غير المنصرف هو فرع ويحتل الدرجة الثانية في السلم التاريخي.
3) الاسم المعرب المنصرف هو فرع تالٍ ويحتل الدرجة الثالثة في السلم التاريخي.

لذا فإننا ندعو إلى طريقة جديدة في وصف قواعد النحو العربي، في ضوء صورتنا التاريخية للأصل والفرع بالنسبة لنظام الأسماء في العربية.

ثالثا ـ طريقتنا الجديدة في وصف قواعد النحو العربي.

1-4 ● أكدنا في كتابنا «طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال العربية»[16] أن «الخاصة المميزة لصيغ الفعل العربي (المصرفة في الأمر وفي الإخبار في الزمن غير الماضي وفي الزمن الماضي) ـ والمتمثلة في اشتمالها بالضرورة على ما يفيد المسند إليه هذا الفعل بالذات ـ تعكس التفكير القائم على مفاهيم مشخصة والذي تجلى في النظام اللغوي للعربية بوجود الضمائر المتصلة الخاصة بالمسند إليه الفعل (ضمائر الرفع المتصلة). ونرى أن اكتمال النظام اللغوي للعربية أخذ بعد ذلك المسار التالي : ظهرت أولا الضمائر المتصلة الخاصة بغير المسند إليه الفعل (ضمائر النصب المتصلة بالأفعال وضمائر الجر المتصلة بالحروف والأسماء). ثم ظهرت في مرحلة لاحقة الأسماء الظاهرة المنفصلة (غير المضافة) والضمائر المنفصلة. وعكس هذا المسار لاكتمال النظام اللغوي للعربية الانتقال التدريجي من التعبير عن التفكير القائم على مفاهيم مشخصة جدا إلى التعبير عن التفكير القائم على مفاهيم مجردة»[17].

وسنعمد في كتابنا «طريقة جديدة في دراسة النحو العربي»[18] إلى تفصيل القول في مسار اكتمال نظام الضمائر في العربية عن طريق تحديد مراحل ظهور الأنواع المختلفة للضمائر في العربية، كما سنفصل القول في مسار اكتمال نظام الأسماء الظاهرة في العربية عن طريق تحديد مراحل ظهور الأنواع المختلفة للأسماء الظاهرة في العربية.

2-4 ● ونكتفي في هذا البحث بالتعريف الموجز بطريقتنا الجديدة في وصف قواعد النحو العربي.

اعتمدت الطريقة الجديدة المنهج التاريخي العلمي أساسا حين استرشدت بالخصائص البنوية التي يتمتع بها نظام الأسماء في العربية، لذا ركزت على دراسة الحالات البنوية الخاصة ـ التي فصلت القول فيها قواعد النحو العربي التي وضعها علماء العربية ـ لأنها شواهد على مراحل سابقة أو بدايات لتطور جديد. ومن الحالات البنوية الخاصة الموصوفة في قواعد النحو العربي، على سبيل المثال، الحالات التي تنوب الحروف فيها عن الحركات فتكون علامة الإعراب، وذلك في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم وفي التثنية والجمع.

وعليه نرى أن الحالات البنوية الخاصة ـ الموصوفة بشكل علمي دقيق في قواعد النحو العربي ـ ترتبط بمراحل مختلفة على محور الزمان، وتبين مسار تطور نظام الأسماء في العربية منذ بداية تشكله ـ حين كانت الكلمات (الأسماء) مبنية ـ حتى اكتماله حين أصبحت الكلمات (الأسماء) معربة. كما نرى أن الضمائر ـ وهي من الأسماء المبنية ـ تشتمل على ما سماه عبد القاهر الجرجاني (إعرابا غير صريح). والإعراب غير الصريح كما عرّفه الجرجاني : «أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب، وذلك في المضمر نحو (أنت) فإنه وضع للرفع (وإياك) للمنصوب»[19].

ولابد من التذكير هنا بما أشرنا إليه أعلاه في الفقرة (2-1) من أننا بعد الكشف عن الأسباب التاريخية لتمتع العربية بخصائصها المميزة، سنعمد إلى وصف قواعد صرف العربية ونحوها ـ في مرحلة ما بعد اكتمال النظام الصرفي والنحوي للعربية ـ باعتماد المنهج الوصفي الوظيفي عن طريق تحديد أنماط بنوية وظيفية للكلم والجمل في العربية. ويعني ذلك أن طريقتنا الجديدة في وصف قواعد النحو العربي لا

تستهدف وضع قواعد جديدة تصف التطور التاريخي لنحو العربية، بل تستهدف طريقتنا إعادة وصف القواعد المقررة في النحو العربي في ضوءكشفنا لأسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة. ويقتضي ذلك منا إعادة وصف النظام اللغوي[20] للعربية وفق التسلسل التالي :

1) المستوى الصوتي.
2) المستوى الإفرادي للكلمات.
3) المستوى التركيبي للكلمات.

وقد قمنا بذلك عن طريق تحديد أنماط بنوية وظيفية للكلم والجمل في العربية، بنتيجة دراسة بنوية وظيفية للكلمة والجملة في العربية.

3-4 ● أنجزنا الدراسة البنوية الوظيفية للكلمة والجملة في العربية، في ضوء ما قررناه أعلاه في الفقرة (1-6) من أن الكلمة والجملة نشأتا معا، ثم تميزتا بعضهما عن بعض بنتيجة التطور الصوتي للصيغة اللغوية الإنسانية الأولى التي كانت (كلمة ـ جملة) هي الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني وهي الأصل في الاشتقاق في النظام القواعدي (الصرفي والنحوي) للعربية. وتمحور هذا التطور حول تنويع التقطيع الصوتي لمكونات تلك الصيغة ـ الأصل في الاشتقاق.

بنتيجة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية للعربية، قام علماء العربية الأوائل بتوحيد الكلمات في مجموعات كبيرة وصنفوها إلى اسم وفعل وحرف. ولم يتم هذا التقسيم الثلاثي بالاعتماد على معنى الكلمات المفردة فقط، بل تم بالاستناد كذلك إلى وظيفتها في الجملة. ويعني ذلك أن مصطلح (كلمة) في علم العربية يشتمل على جانبين مترابطين بعضهما مع بعض : الجانب الأول ـ الكلمة ذات المعنى الدلالي الخاص والبنية المتميزة، والجانب الثاني ـ الكلمة كجزء في التركيب الإسنادي أي الجملة. وهكذا يظهر أن التقسيم الثلاثي للكلم إلى اسم وفعل وحرف قد عكس خصائص النظام الصرفي والنحوي للعربية في مستوى بنية الكلمة المفردة وفي مستوى بنية الجملة في آن واحد.

تتميز العربية في مستوى بنية الكلمات المفردة بوجود طريقة اندماج (اتصال) الكلمات التي تتجلى في الضمائر المتصلة. والاندماج هو اتصال الكلمات بعضها ببعض في لفظة واحدة توحدها. ويكون لدينا بنتيجة الاندماج تركيب نحوي متحد في وحدة متصلة تبدو في الظاهر وكأنها كلمة واحدة، كما في (ضربته) و(كتابك). ويعني ذلك أن مصطلح (كلمة) في علم العربية يتميز عن مصطلح (كلمة) في علم اللغات الأوربية بأنه قد يفيد أصغر جزء ذي معنى من اللفظة فيقابل حينئذ مصطلح (مورفيم). فصيغة (أكتب) كلمة واحدة تتألف من مورفيمين : الأول ـ (الهمزة)، يفيد معنى المتكلم المفرد إضافة إلى معنى المضارعة، والثاني ـ (كتب)، يفيد معنى الحدث (كتابة). وصيغة (كتبنا) كلمتان : (كتبْ) كلمة و(نا) كلمة أخرى هي ضمير متصل. ونستنتج من ذلك وجود نوعين من الكلمات في العربية : كلمات منفصلة بنويا (صرفيا) مثل (أكتب) وكلمات متصلة بنويا (صرفيا) هي الضمائر المتصلة. ونرى أن وجود الضمائر المتصلة يعني أن الكلمات التي تتصل بها هذه الضمائر هي بالتالي كلمات متصلة. وعليه فإن صيغة الفعل (كتبنا) تتألف من كلمتين متصلتين : (كتبْ) و(نا).

وقد ارتبط بوجود طريقة اندماج الكلمات في العربية أن كلا من الفعل والاسم المعرب المنصرف يتمتع بخصائص بنوية وظيفية مميزة.

4-4 ● أشرنا أعلاه في الفقرة (2 ــ 3) إلى جميع صيغ الفعل العربي المصرفة في الماضي والمضارع والأمر هي من نمط (الكلمة ــ الجملة) لأنها تشتمل على الفعل والفاعل. ويكون المسند إليه (الفاعل) ضميراً بارزاً متصلا بآخر صيغة الفعل أو ضميرا مستكنا (مستترا) في آخر الصيغة. ويستثنى من ذلك الصيغ الأربع الخاصة بالشخص الثالث (المذكر والمؤنث) في الماضي والمضارع حين تستخدم في بداية سياق كلامي وتفيد بالتالي الإسناد إلى الشخص الثالث غير المشار إليه، لأن هذه الصيغ تكون حينئذ فارغة لا تشتمل على ضمير المسند إليه ولا تكون بالتالي من نمط (الكلمة ــ الجملة).

أما الاسم المعرب المنصرف، فانطلاقا من وجود أو عدم وجود الأداة (الألف واللام) في الموضع السابق للاسم ومن وجود أو عدم وجود الأداة (التنوين : النون الساكنة) في الموضع اللاحق للاسم، تميز فيه ثلاث حالات بنوية وظيفية[21] هي التالية :

الحالة الأولى : الاسم محلى بأل وغير منون، نحو (الكتابُ). وتتمثل بالصورة التالية :

Ⓐ/كتاب/∅ .ويكون هذا الاسم من نمط الكلمة المنفصلة صرفيا ودلاليا.

الحالة الثانية : الاسم غير محلى بأل ولكنه منون، نحو (كتابٌ). وتتمثل بالصورة التالية :

∅ /كتاب/Ⓝ. ويكون هذا الاسم من نمط الكلمة المنفصلة صرفيا ودلاليا.

الحالة الثالثة : الاسم غير محلى بأل وغير منون، نحو (كتابُ). وتتمثل بالصورة التالية :

∅/كتاب/∅. وتتحقق هذه الحالة في صيغتين للإضافة :

أ) الإضافة إلى ضمير متصل، نحو (كتابك). يكون الاسم المضاف فيها كلمة متصلة صرفيا ودلاليا بالضمير المتصل للجر. ويؤلف الاسم والضمير المتضايفان تركيبا نحويا اندماجيا غير إسنادي.

ب) الإضافة إلى اسم محلى بال أو اسم منون، نحو (كتاب الطالبِ) أو (كتاب طالبٍ). يكون الاسم المضاف فيها كلمة منفصلة صرفيا فقط ولكنها غير منفصلة دلاليا، لذا فإنه يفتقر إلى ذكر اسم ظاهر يليه ويستوجب أن يكون ذلك الاسم المضاف إليه في حالة الجر. ويشكل الاسمان المتضايفان تركيبا نحويا غير اندماجي وغير إسنادي يؤلف وحدة متكاملة دلاليا.

5-4 ● وانعكست الخصائص البنوية الوظيفية للفعل والاسم المعرب المنصرف في العربية في بنية الجملة العربية المؤلفة من كلمتين منفصلتين صرفيا بعضهما عن بعض. لذا يميز في الجملة المؤلفة من كلمتين منفصلتين صرفيا نمطان مختلفان من حيث البنية، هما :

الأول ــ جملة الفعل والفاعل (الجملة الفاعلية). تتألف بنيتها من كلمتين منفصلتين صرفيا وغير منفصلتين دلاليا بعضهما عن بعض، هما : الفعل في صيغة فارغة وفاعله الاسم الظاهر المرفوع الذي يليه. ويتجلى عدم انفصالهما دلاليا في عدم مطابقة المسند (الفعل) مع المسند إليه (الفاعل) في الإفراد والتثنية والجمع، نحو : جاءَ∅الولدُ / الولدان / الأولادُ.

الثاني ــ جملة المبتدأ والخبر (الجملة المبتدئية). تتألف بنيتها من كلمتين منفصلتين صرفيا ودلاليا بعضهما عن بعض، ويربط بينهما الإسناد الذهني الذي يتجلى في ضرورة مطابقة الاسم المسند (الخبر) مع الاسم المسند إليه (المبتدأ) في الإفراد والتثنية والجمع وكذلك في التأنيث والتذكير من ناحية، ويتجلى من ناحية ثانية في ضرورة عدم تطابق الاسمين في الأداة (ال أو التنوين)، نحو :

البيتُ كبير　　الغرفة صغيرة
البيتان كبيران　　الغرفتان صغيرتان
الطلاب مجتهدون　　الطالبات مجتهدات

6-4 ● نكتفي بما عرضناه من أنماط الكلم في العربية[22]، ونخلص من ذلك العرض إلى أن النظام القواعدي (الصرفي والنحوي) للعربية يشتمل على أربعة أنماط بنوية وظيفية من الكلمات هي التالية :

1) الكلمة ـ الجملة.
2) الكلمة غير المنفصلة (المتصلة) صرفيا (بنويا) وغير المنفصلة دلاليا (وظيفيا).
3) الكلمة المنفصلة صرفيا وغير المنفصلة دلاليا.
4) الكلمة المنفصلة صرفيا والمنفصلة دلاليا.

أما بالنسبة للأنماط البنوية الوظيفية للجمل في العربية، فإن النظام النحوي للعربية يشتمل على ثمانية أنماط من الجمل[23] تغطي جميع أنواع الجمل في النحو العربي. واكتفينا في هذا البحث بعرض نمطي الجملة العربية المؤلفة من كلمتين منفصلتين صرفيا بعضهما عن بعض. وسنفصل القول في الأنماط البنوية الوظيفية للكلم والجمل في العربية في الكتاب الذي سنصدره قريبا إن شاء الله وعنوانه «طريقة جديدة في دراسة النحو العربي».

* * *

الهوامش

(1) نشر القسم الأول وعنوانه (تصريف الأفعال) في العدد 32 من مجلة " اللسان العربي".

(2) للتوسع في الموضوع، ارجع إلى بحثنا (اللسان العربي يحكي قصة نشأة الإنسان واللسان) المنشور في (اللسان العربي) العدد 33.

(3) وذلك في بحثنا بعنوان " نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي" المنشور في كتاب " أشغال الملتقى الرابع للسانيات (اللسانيات العربية والإعلامية) . تونس 9-12 نوفمبر 1987 " - إصدار الجامعة التونسية/ مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة اللسانيات(7) ، تونس 1989.

(4) وعنوانه " نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي- القسم الأول- تصريف الأفعال " المشار إليه أعلاه.

(5) وهو الكتاب الأول الذي أصدرناه في سلسلة (طريقة صوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها)-دمشق-الأهالي-1991.

(6) نشير إلى الصيغة الفارغة للفعل بعلامة الصفر (0). (7) « المرتجل » لابن الخشاب- تحقيق علي حيدر- منشورات دار الحكمة بدمشق ، 1972 ص 35.

(8) « الجمل » لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق علي حيدر - منشورات دار الحكمة بدمشق - 1972 ص 8-10. (9) « المرتجل » لابن الخشاب ، ص8-9.

(10) للتوسع في الموضوع، ارجع إلى كتابنا « أسرار اللسان العربي » دار الأهالي- دمشق- ط1،1990،فقرة (الخصائص البنوية للاسم العربي)ص 787-790.

(11) « الجمل » للجرجاني، ص31. (12) « المرتجل » لابن الخشاب ، ص277-278. (13) « المرتجل » ص 278. (14) «المرتجل » ص 280.

(15) «المرتجل » ص280-281 (16) ارجع إلى بحثنا في الهامش (2). (17) ص.33 (اللسان العربي)، عدد 33.

(18) وهو الكتاب الثاني من سلسلة (طريقة صوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها) الذي سنصدره قريبا إن شاء الله.

(19) «الجمل » المشار إليه أعلاه، ص38.

(20) حول مفهومنا للنظام اللغوي، ارجع إلى بحثنا « البنوية الوظيفية في النقد الأدبي» المنشور في مجلة « الموقف الأدبي » بدمشق - العدد (257-258)1992.

(21) نشير إلى فراغ الموضع أي خلوه من الأداة بالرمز∅ ، ونشير إلى الأداة (ال) بالرمز (ال) وإلى التنوين بالرمز (ن) .

(22) استعرضنا الأنماط البنوية الوظيفية للكلم في العربية بدءاً من الأفعال فالحروف فالأسماء - متابعين في ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني لدى دراسته (البنوية الوظيفية) لنعوامل في كتابه « الجمل »- وذلك في بحثنا « استجابة اللغة العربية لتحولات العصر/ دراسة لسانية » المنشور في مجلة " الموقف الأدبي" بدمشق - العدد 180 لعام 1986. (23) حول الأنماط البنوية الوظيفية للجمل، ارجع إلى بحثنا « استجابة اللغة العربية لتحولات العصر» المشار إليه أعلاه.